

مكانة و أهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

بودلال علي

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير - جامعة تلمسان -

ali_boudellal@yahoo.fr

ملخص المداخلة:

يعد موضوع الاقتصاد غير الرسمي من الموضوعات التي تحمل الكثير من الجدالات و التناقضات، إذ في الوقت الذي تقام إجراءات و بحوث للاستفادة من الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة مع العمل على حمايتها و دعمها يبقى العمل النظري حوله في الجزائر خاصة لا يتعدى المرحلة الجنبية و يرجع هذا القصور في مسألة الشطير إلى الصعوبة في تحديد مفهوم الاقتصاد غير الرسمي، و كذا تحديد دائرة النشاطات المتعلقة به بشكل واضح و دقيق. سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على بعض التساؤلات الوجيهة و الشائكة في الوقت نفسه من بينها:

ماهية الاقتصاد غير الرسمي؟ و ما هي ميزاته عن الاقتصاد الرسمي و أهم النشاطات المدرجة فيه؟ هل يمكن تقدير الاقتصاد غير الرسمي، و ما هي الطرق أو المناهج المتبعة في ذلك؟ أهمية الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الوطني. هل ينبغي محاربهه؟

1- تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

يقصد بكلمة "غير الرسمي" النشاط الذي لا تنظمه المؤسسات العمومية الرسمية و التنظيمات الاجتماعية مثل قوانين العمل، الضرائب، اشتراكات الضمان الاجتماعي، التسجيل الذي يحكم الأنظمة المماثلة في القطاع الرسمي.

فحسب تعريف المنظمات الدولية كـ:

البنك العالمي، (BIT, O.C.D.E) المكتب الدولي للعمل يمكن تعريف النشاطات غير الرسمية بمصطلح "الاقتصاد غير الملحوظ" "Economie non observée".

و هذا النوع يتضمن ثلاثة أصناف:⁽¹⁾

الصنف الأول: و يسمى باقتصاد غير الشرعي و هو يتضمن النشاطات غير الشرعية، كصنع المخدرات، و نوع من النشاطات الشرعية التي تشغل من طرف أشخاص غير مرخصين.

الصنف الثاني: يخص الاقتصاد السر داني: Eco Souterraine و يتعلق بكل النشاطات السر دانية لأغراض اقتصادية كالغش الضريبي، عدم التسجيل في الضمان الاجتماعي... إلخ.

الصنف الثالث: و يتعلق بالاقتصاد غير الرسمي: و هذا الاقتصاد يتعلق بنشاطات جد محصورة و دقيقة تخص الوحدات الاقتصادية الفردية و تعني الأعمال الخاصة بالعائلات و هذه الوحدات الاقتصادية لا تعتمد على المحاسبة الكاملة و ليس لها تسجيل إداري و لا ترقيم اجتماعي. و وسائل الإنتاج ضمنية.

¹ HAMID ZIDOUNI 2002 Directeur de la Comptabilité Nationale Office National des Statistiques.

2- العوامل التي أدت إلى بروز القطاع غير الرسمي في الجزائر:

في هذا السياق سوف نحاول إبراز العوامل التي أدت إلى ظهور أو استفحال ظاهرة القطاع غير الرسمي و اكتساحها لأغلب النشاطات الاقتصادية و ذلك بإظهار بعض أرقام التشغيل اللارسمي مرورا بظاهرة التهرب و الغش الضريبي التي تطورت و عرفت أبعادا خطيرة.

إن العامل الرئيسي الذي تسبب في ظهور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر هو النظام الاقتصادي الذي تنبته الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال ألا و هو النظام الاشتراكي. يعني اقتصاد مسطر، مركزية للقرارات. و ذلك يكمن في تدعيم الدولة للأسعار خصوصا منها المواد الاستهلاك كذلك، برنامج التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف المؤسساتيتين (B.M , FMI)، و ما أملاه من شروط التي اعتبرت كإصلاحات شرعت الحكومة في اتباعها ضف إلى ذلك عوامل أخرى:

- كالنمو الديمغرافي الذي ولد ارتفاعا ملحوظا في عدد العاملين.
- التراجع الشديد في عدد العاملين بالقطاع الفلاحي نظرا للتحديث السريع للاقتصاد.
- الجمود الشديد في سوق العمل، الذي بطبعه أثر على إمكانية التوظيف، الفصل، الأجور، عقود العمل... إلخ.
- الزيادة على الإقبال على العمل في القطاع غير الرسمي لما يتصف به من خصائص مميزة و التي سوف نتطرق إليها في النقطة الموالية.

3- خصائص القطاع غير الرسمي:²

فمن خلال التعاريف السابقة يتبين بأن الاقتصاد غير الرسمي يشمل كل تلك النشاطات الخفية غير المصرح بها، و غير قابلة للتقييم على خلاف ما يقع في القطاع الرسمي الذي يتمتع بشكل نقدي ملموس في الاقتصاد العمومي و الكلي. ففي هذا المقام يمكن استخلاص بعض الخصائص للاقتصاد غير الرسمي و التي نذكر منها ما يلي:

- 1- النشاطات المجانية
- 2- النشاطات السوقية السرية و المشروعة
- 3- النشاطات السوقية غير المشروعة و السرية

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي انتشرت في جميع الاقتصاديات كما تمت الإشارة إليه سابقا. و لقد صعب تقديره، و حسابه بشكل دقيق، و لهذا فإن كل التقديرات المقدمة عنه هي في تقريب فقط في الحقيقة يعتبر أمرا خطيرا للغاية إذ يمكنه أن يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني و يكفي في هذا الشأن أن نذكر بعض الآثار السلبية المترتبة عن ذلك:

- 1- إضعاف هيبة الدولة و تشجيع التهرب من القانون.
- 2- انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي.
- 3- إضعاف الثقة في السوق المالي المحلي.
- 4- خسارة الدولة ماديا جراء التهرب الضريبي... إلخ

4- مكانة الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الوطني الجزائري:

نجد أن الحكومة في الفترة الأخيرة في ظل بحثها عن الموارد المالية الجديدة، يظهر جليا أن الاهتمام بالاقتصاد السري يفتح المجال لهذه الموارد المالية، و نشير في سياق هذا أن الغرض من دراسة القطاع غير الرسمي ليس حصره و إنما تحديد المشاكل التي

² مداخلة بعنوان: أثر ألاق غير الرسمي على ألاق الوطني للسيد: بودلال علي في ملتقى وطني 21. 22 ماي 2002 البلديدة. ألاق الجزائري في الألفية الثالثة.

بواجهها، و بالتالي تعظيم المزايا التي يمكن لاقتصاد الظل أن يحققها و تعتبر مزايا هامة بالنسبة للاقتصاد الوطني، و تتمثل في القدرة على نمو و توفير الخدمات و النفاذ للأسواق و الاستفادة من إمكانية المنافسة كما أن الاهتمام بالقطاع غير الرسمي ينبع عنه السيطرة على البطالة و الفقر لأن الكثير من يعتبرون عاطلين هم منتجون في القطاع غير الرسمي، و ذلك راجع للمعايير الخاصة بالالتحاق به و ذلك:

- لسهولة الاندماج فيه.
- عدم تطلب مستويات عالية من التكوين.
- عدم تجانس وحدات العمل.
- صغر السن.
- رأس المال المحدود... إلخ

إذن إنه لمن الضروري دمج الاقتصاد السري للاقتصاد الوطني حقق نجاحا في بعض الميادين نظرا لامتناعه لمعدلات البطالة، القضاء نوعا ما على الفقر... يعني أن الأوان أن نعترف به لأنه أصبح واقعا ملموسا و لا يمكن الاستغناء عنه خصوصا في بعض النشاطات التي تحقق لبعض العائلات و أيضا حصته من الناتج الداخلي الخام التي تعتبر دائما في تزايد حيث قدرت بـ 24٪ حسب الخبير "Jaques charmes" مستشار لدى البنك العالمي³

كما يعتبر قطاعا بديلا في حالة الأزمة و قد يدفع بالتنمية خاصة الأشخاص الناشطين أنهم نجحوا فيما فشل فيه أصحاب المشروعات الصغيرة التي ما زالت تعاني من الإجراءات الروتينية، و مشاكل التمويل و التسويق لكن التحول في القطاع غير الرسمي للاقتصاد القومي يجب أن يكون وفق بيانات صحيحة، و أن شفافية المعلومات و الأرقام هي أهم شيء يفتقد إليه القطاع غير الرسمي حتى الحكومة نفسها لا تتوفر لديها هذه المعلومات و تعتمد على المعلومات التي توفرها مراكز البحث و الديوان الوطني للإحصائيات.

الأمر إذن في آخر المطاف يتطلب البحث عن وسيلة لجذب الاقتصاد غير الرسمي بما يضمن استمراره، و ضمان توفير فرص العمل للشباب، كذلك بما يحافظ على المستهلك و حمايته من الإنتاج الرديء و السلع ذات الجودة المنخفضة.

5- فرصة القطاع غير الرسمي: L'opportunité du secteur informel

إن فائدة القطاع غير الرسمي لا تكمن فقط في البعد الاقتصادي كتقليص للبطالة و الفقر و إنما أيضا في علاقته الاقتصادية مع الدولة و أصبح ظاهرة تكتسح أغلب النشاطات التي يصعب مراقبتها و حصرها. لكن يمكن أن يخلق أو يحدث بعض التوازنات في الأسواق المختلفة و من هنا تظهر أهمية القطاع غير الرسمي.

لكي نحلل مختلف المفاهيم سنحاول التطرق إلى النقطتين التاليتين:⁴

الأهمية الاقتصادية للقطاع غير الرسمي:

أهمية القطاع غير الرسمي تشتمل على ثلاثة فروع: اقتصادية، اجتماعية و سياسية.

5-1- على المستوى الاقتصادي:

يعتبر القطاع غير الرسمي قطاع محدث لمناصب شغل عديدة، و ذلك راجع لسهولة الالتحاق به و قيمة الأجر التي يقدمها التي تراعي مستوى الأجر القانونية، و يعتبر قطاعا نشيطا و ذلك باعتداده على عنصرين أساسيين و هما (الكمية، السعر) و

³ الديوان الوطني للإحصائيات 2003 O.N.S

⁴ P. Bod son et P.M.Roy Politiques d'appui au secteur informel dans les P.V.D édit ECONOMICA. Ville et développement 1996.

مرونته و حركيته تدفع به بأن يكون منافسا للقطاع الحديث الصناعي أو العمومي و ذلك في مختلف النشاطات (النسيج، النقل عتاد البناء... إلخ) رغم أن البنوك الشرعية لا تقوم بتمويل هذا القطاع الذي يركز بالدرجة الأولى على مداخيله.⁵

5-2- على المستوى الاجتماعي:

إن مداخيل القطاع غير الرسمي تعتبر مداخيل قريبة من مستوى الأدنى للأجر (SMIG) لأنه يعتبر قطاع لاستمرارية العيش. و يعتبر سند أساسي للأزمات الاجتماعية.

على مستوى الإقتصاد الكلي و الاجتماعي يعتبر القطاع غير الرسمي قطاع يتجاهل تعويضات البطالة في الدول النامية و ضعف و عدم كفاية الحماية الاجتماعية.

كما يعتبر القطاع غير الرسمي قطاع يسمح للحكومات في الدول السائرة في طريق النمو الحفاظ على مستوى أدنى للمنع الاجتماعية الخاصة بالعمال المنخرطين. و تعتبر هذه الحماية "كإستراتيجية بديلة للتنمية الاقتصادية" تساعد على استمرارية الحياة للشريحة الفقيرة.

و يعتبر أيضا القطاع غير الرسمي كوسيلة للتضامن العائلي و ما بين الشعوب العلاقة التي تلعب دور أساسي فيما بين الأفواج حيث تساعد على النفقات الخاصة ببعض الأمور المتعلقة (بالزواج، الوفاة، المرض...) و تعتبر هذه الطريقة كشكل من أشكال الضمان الاجتماعي "غير المكتوب". و يعتبر قطاعا منشئ لمناصب الشغل ومقلص للبطالة.

وسنوضح ذلك من خلال حصة التشغيل الرسمي في الجزائر حيث كانت لها مساهمة معتبرة في الناتج الداخلي الخام.

1.2.5- التشغيل والقطاع غير الرسمي في الجزائر

في هذه النقطة سنحاول التطرق إلى الآثار التي نتجت عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وتبلور النشاطات غير الرسمية ويمكن طرح التساؤل التالي:

هل يمكن تنمية القطاع غير الرسمي؟

سنركز على التوازنات التي يحدها برنامج التعديل الهيكلي في سوق العمل والسلع للقطاع غير الرسمي من هذا المنظور سنحاول توضيح:

1. برنامج التعديل الهيكلي والقطاع غير الرسمي

2. ماهية التنمية بالقطاع غير الرسمي؟

إن الأزمة الرأسمالية في السبعينات والجدل الفكري الذي إنتهجتته حول أسبابها وتفسير ظواهرها بما فيها التضخم، الركود، وهذا الجدل أفرز تيارا جديدا في المنظومة الرأسمالية، وهو ما يطلق عليه التيار النقدي وعلى رأسه الإقتصادي "مليتون فريدمان" وهو تيار يندمج ضمن المدرسة النيوكلاسيكية ويحمل المبادئ العامة للنظام الرأسمالي من حيث الحرية الاقتصادية، وتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي والإعتماد على إقتصاديات العرض وأعطى أهمية كبيرة للنقود في تغيير وعلاج التضخم وهو ما أدى إلى تبني السياسة الإصلاحية من قبل صندوق النقد الدولي التي تهدف إلى :

- الوصول إلى معدلات نمو عالية مع تحقيق استقرار اقتصادي.

- تعديل ميزان المدفوعات

- معالجة المديونية الخارجية

- فرض سياسة التثبيت الإقتصادي أو سياسة الإستقرار الإقتصادي

⁵ Dans certains pays il existe « les tontines » un système de prêt rotatif qui n'exige pas de gorautes interiels mois pentot morales, il est à faible taux d'intérêt.

- تحرير التجارة الخارجية
 - نظام الأسعار
 - الانتقال من الإقتصاد المسطر إلى الإقتصاد الليبرالي
 - كلها قياسات انتهجتها المؤسسات الماليتين الدوليتين وذلك للوصول إلى التثبيت والإستقرار الإقتصادي
- الآن السؤال الذي يطرح نفسه :

- ما هو أثر هذه التعديلات على القطاع غير الرسمي وحركيته ؟

5-2-1-1: على مستوى التشغيل :

إذا كان برنامج التعديل الهيكلي هد وفق في إعادة التوازن الإقتصادي الكلي والموازنة العامة إلا أن على صعيد التشغيل فإن الحالة العامة تدهورت نتيجة غياب الإستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة، وأهداف البرنامج مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل مما أدى إلى تفاقم هاجس البطالة في البلدان السائرة في طريق النمو السبب الذي أدى إلى استفحال ظاهرة القطاع غير الرسمي مقارنة بالقطاع الحديث⁽⁶⁾ التي استقطبت أعدادا هائلة من البطالين.

5-2-1-2: البطالة :

إذا كان برنامج التعديل قد وفق في إعادة التوازن الإقتصادي الكلي والموازنة العامة إلا أن على صعيد التشغيل فإن الحالة العامة تدهورت نتيجة غياب الإستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف البرنامج مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل مما أدى إلى تفاقم البطالة وانتقلت من نسبة 24% سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 29% سنة 1997 حيث نجد أن مصدر البطالة في 52% مصدرها القطاع العمومي و48% مصدرها القطاع الخاص وإن البطالة المقدرة 2.3 مليون شخص مست فئات الشباب بحيث أكثر من 80% من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و75% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل ومست كذلك خريجي الجامعات 80.000 جامعي سنة 1996 وأصبح الآن أكثر من 100.000 خريجي الجامعات والمعاهد كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أكثر من 360.000 أجزر فقدوا مناصب عملهم ووجهوا إلى البطالة التقنية بين 1994-1998.

إن مختلف الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية بينت نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي في هذا المجال والتي كانت كالتالي :

- 1- زيادة البطالة وخاصة لدى فئات الشباب.
- 2- 45% من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق هذه السياسة حيث 10% طردوا من العمل و11% التقليل من العمالة، 11.4% نتيجة غلق المؤسسات و10.1% نتيجة لحل المؤسسات والبقية نتيجة الذهاب الإرادي.
- 3- استمرار زيادة البطالين لدى فئة الإناث وخاصة المرأة الماكثة في البيت.
- 4- صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة وهي أكبر نسبة من البطالين
- 5- التهميش الإجتماعي لفئة كبيرة من المجتمع وهي فئة الشباب.

⁶ - J. Charnes 1995 : Emploi, informalisation, marginalisation l'Afrique dans la crise et sous l'ajustement (1975-1995).

6- زيادة مناصب العمل التعاقدية والفصلية بالمقارنة بمناصب العمل الدائمة وهذا يؤثر على سياسة العامة الاقتصادية.

5-2-1-3 : ظاهرة الفقر :

تطبيق سياسة التثبيت الاقتصادي والإنعاش الاقتصادي من زيادة في أسعار السلع الواسعة الإستهلاك، نتيجة تحرير التجارة الخارجية وزيادة المحتشمة في الأجور، خاصة للأجراء العموميين وتدهور المداحيل وغياب أدنى الخدمات الاجتماعية أدى إلى توسع ظاهرة الفقر في العشرية 1988-1998 إن هناك 14% من المجتمع الجزائري يعيشون تحت مستوى الفقر ومنها 70% تعيش في الأرياف، وأن متوسط عدد الأسر الفقيرة يزيد عن 8 أفراد وتبلغ النسبة الوطنية 66 فرد وارتباط الفقر بضعف مستوى التعليم والتمدرس أي 60% من الفقر ليس لأرباب عائلتهم أي مستوى تعليمي كما أن نسبة البطالة من أهم مقاييس الفقر في الجزائر.⁽⁷⁾

5-2-1-4 : ماهية التنمية بالقطاع غير الرسمي :

كما ذكرنا سابقا بأن القطاع غير الرسمي هو قطاع هامشي ينشط إلى جانب القطاع الحديث (الرسمي) بمداحيل وإنتاجية ضعيفة ويمكن اعتباره كقطاع بديل أو حل للمشاكل المتعلقة بالدول المتخلفة. منذ بداية السبعينات لم يبقى النظر إلى القطاع غير الرسمي على أنه مخزن لليد العاملة بل أعتبر قطاع مستقل ذو حركية خاصة به ومعروف بنظامه الإنتاجي المرن الذي بإمكانه التكيف مع أي وضعيات اقتصادية خصوصا تلك منها المتعلقة بالأزمات وتوسع أو زيادة النمو الاقتصادي.⁽⁸⁾ من هذا المنظور نظرا إلى القطاع غير الرسمي في التسعينات "كإستراتيجية بديلة للتنمية الاقتصادية". وأيضا منحت له بعض الامتيازات في بعض البلدان مثلا : "السودان أعطت للقطاع غير الرسمي بعض الامتيازات كإدماجه أو تنظيمه مثلا فكانت له انعكاسات إيجابية على السياسة الاقتصادية".⁽⁹⁾

5-2-1-5 : دور القطاع غير الرسمي :

يكن دور وتنمية القطاع غير الرسمي من زاوية معالجة المشكل الاجتماعي والخاص بالبطالة 1.249000 مليون شخص، يعني يعرف هذا الأخير بوتيرة نمو متوسط سنوية أزيد من 8% يعني مرتين من التشغيل الرسمي. وهذه النسبة من التشغيل 17.2% من مجموع التشغيل باستطاعتها المساهمة في الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات. ويفسر بأنه هناك تحقيق للنمو الاقتصادي يعتبر قوي ومستمر ويعتبر قطاع منشأ للعمل وهذا يستوجب أن يرافق بسياسة اجتماعية فعالة ومنسقة للوصول إلى تشغيل كامل وهذا بتفعيل مؤسسات الإحصاء التآطير، محاربة الغش والتهرب الضريبي...

وتقليل نسبة الفقر التي عجز القطاع الحديث من معالجتها بصفة كلية وشاملة، هدف تنمية القطاع غير الرسمي وهو امتصاص أكبر عدد من اليد العاملة وخلق مداحيل والتخفيف من حدة البطالة وتحسين وضعية البطالين الشباب، وهذه النشاطات غير الرسمية لها ثلاثة خصائص رئيسية :

- 1- تخفيض وتيرة فئة اجتماعية من السكان.
- 2- تخفيض أو تقليل وضعيات اجتماعية خطيرة (الرشوة، المخدرات، الطلاق...).
- 3- تخفيض المخالفات والجرائم الدولية.

⁷ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم.

تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسداسي الأول سنة 1998. نوفمبر 1988 - الدورة الثانية عشر ص : 86.

Ch. - 8 « MORISSON - H.B. Solignac 1994 : le comte et x oudin « MICRO ENTREPRISE ET cadre institutionnel dans les P.V.D » O.C.D.E. Paris 94.

⁹ - المصدر : الدورة 24 للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير 14 جوان 2004.

لهذه الأسباب المقررين أو الحاكمين غيروا نظرتهم اتجاه القطاع غير الرسمي من الوهم إلى الحقيقة وأصبح ينظر إليه بالقطاع الذي من المفروض تنظيمه والبحث فيه وإيجاد أجمع السبل لتكثيفه ومحاولة إدماجه للاقتصاد الوطني والأخذ منه ما هو نافع للاقتصاد لأنه يشغل نسبة لا بأس بما تقدر بـ 39% سنة 1980 في العالم و45% في التسعينات هذه الظاهرة عرفت توسعا كبيرا حسب (B.I.T.).

في الجزائر بلغت النسبة 17.2% من مجموع التشغيل و21.9% من مجموعة التشغيل خارج قطاع الفلاحة. وأمام هذا النقض السوق المحلي على تلبية حاجيات السكان من جهة والطلب المتزايد من جهة أخرى، جعل هذا النشاط غير الرسمي يوفر أو ساعد في خلق نوع من التوازن بين العرض والطلب أمرا طبيعيا، لدى جميع فئات المجتمع وذلك بعدم قدرة الدولة على توفير مناصب الشغل وأن الشباب البطال قد يجد نفسه مجبرا على القيام إما نشاطا غير رسمي أو القيام بأعمال مخالفة للقانون... إلخ.

والجدول الموالي يبين حصة الشغل في القطاع غير الرسمي في الجزائر.

التشغيل في القطاع غير الرسمي في الجزائر :

| محدد أقل من 10 عمال | 1992 | 1997 | 2001 |
|------------------------------|-----------------|-----------------|-----------------|
| | 123200 (28.9%) | 1542000 (33.1%) | 1868000 (39.4%) |
| الضمان الإجتماعي غير مصرح به | 1134000 (26.6%) | 1408000 (30.2%) | 1648000 (34.7%) |
| تسجيل جزئي عدم التسجيل | / | 896000 (79.2%) | 572000 (22.3%) |
| مؤسسات فردية | 1657000 (38.9%) | 1991000 (42.7%) | 2266000 (47.7%) |
| تشغيل خارج القطاع الفلاحي | 4264000 | 4660000 | 4747000 |

المصدر : تحقيقات التشغيل 1992 - 1997 - 2001 (حمودة 2002 Hammouda O.N.S.)

Colloque international le 16/17 Avril 2003 casablanca maroc (Thème : ⁽¹⁰⁾Phillipe Adair 2003 Financement de l'économie informelle).

تحليل الجدول : بعد تفحص معطيات الجدول الخاص بالتشغيل بالقطاع غير الرسمي يتضح بأن 50% من المؤسسات غير مسجلة (لا تملك رخصة النشاط).

50% من المؤسسات غير مشروعة.

75% من المؤسسات غير شرعية.

50% تشغيل خارج قطاع الفلاحة مضمون بواسطة المؤسسات التي لا يتجاوز عدد عمالها 10 أجراء.

68% عمال مستقلين من بينهم 14% أجراء لا يدفعون اشتراكات الضمان الإجتماعي المستقلين (عمال ذاتي) يشكلون

91.5% من تعداد المؤسسات التي تتكون من 01 إلى 04 أفراد أجراء ودائمين.

30% من النشاطات المستقلة الحرة تمتهن خارج المؤسسات (الورشات السوق بالجملة، الرصيف، المتزل).

إن القطاع غير الرسمي قد يخلق في بعض الأحيان نوع من الثروات غير المسجلة في PIB (الإنتاج الداخلي الخام)

حيث يلاحظ بأنه أقل مرونة وسهل للإلتحاق به.

وفي آخر المطاف من المفروض على الدولة الجزائرية أن تهتم بالقطاع غير الرسمي الذي يساهم بنسب متفاوتة وفي أغلب

النشاطات الاقتصادية، ونظرا لحصته التي يجب التحدث عليها في محتوى الناتج الداخلي الخام P.I.B.

¹⁰ - Phillipe Adair 2003 : Communication au colloque international au Maroc dont le thème : L'économie informel au Maghreb 17-18 Avril 2003.

5-3- على مستوى الأسس السياسية للقطاع غير الرسمي:

حسب ما جاء في أطروحة الباحث "H. Soto" فيما يخص العلاقة بين الدولة و القطاع غير الرسمي الفكرة الأساسية للباحث و هو التملي أو القضاء على عبارة:

"Laisser travailler les petits, ils sont capable de créativité et de dynamisme"¹¹

و هو يدعم بعمق علاقة اللارسمي بالدولة السياسية الاقتصادية للدولة التي تعتبر كسند و مخرج للنجاة من الأزمات الاجتماعية و سنوضح ذلك في الفقرة الموالية:

6/ علاقة اللارسمي بالدولة:

6-1- أطروحة الباحث "H. DESOTO"¹¹: التي تتكلم عن (L'état Informel) هي أطروحة في مجملها تحلل فكرة الدولة برمتها و غير الدولة و ركز الباحث في عمله على سؤالين أساسيين و هما:

1- لماذا الدولة ليس بإمكانها تطبيق القوانين بحذافيرها على أغلب النشاطات؟

2- لماذا الدولة طرحت قوانين و هي تعلم أنه لا يخضع لها؟

و في نفس السياق أضاف الباحث "J. Charmes" فيما يخص الدولة و علاقتها بالقطاع غير الرسمي حيث بين وضوح المزج و الانسجام بين اللارسمي و الدولة حيث طرح و أجاب على الإشكالية التالية:

" Pour quoi et comment (dans quel termes et pour quels objectifs) l'état peut il d'intéresser à un phénomène qui est la propre négation de ce qu'il représente la négation de son rôle lient et l'hommage même de l'impuissance des réglementation qu'il édite et rôle qu'il s'attribue dans le développement

12 .

إن الفكرة الأساسية و المشتركة التي أثارها الباحثين و هي قضية الحق (القطاع غير الرسمي).

فيما يخص "DE SOTO":

" L'état dit le droit, le droit n'est pas appliqué où l'est mal, donc l'état dit mal, le droit or le droit doit être la codification des frais raclement vécus et implicitement occupés par tous.

و أبي "DE SOTO" يركز في دراساته على اقتصاديات أمريكا اللاتينية أين النشاطات غير رسمية نشط على هامش التنظيم العام، الفكرة التي تربط بين الأعمال غير الرسمية و القانون في إفريقيا خصوصا في الجزائر حين نطهر الظاهرة بصورة حلية و بكسح بعض المجالات أين يمكن تعدها و الإشارة إليها بصورة واضحة.

على سبيل المثال في الجزائر¹³ نلاحظ عدم وجود اللارسمية الكاملة لكن توجد هناك درجات من اللارسمية في مختلف النشاطات (لارسمية تامة، لارسمية جزئية و اللارسمية التامة الكاملة) هي التي يتحدث عنها الباحث "DE SOTO"، و ها لا يعني عدم الخضوع للقوانين المطروحة المفروضة من طرف الجدولة و لكن يجب تحليل طبيعة تقارير الدولة مع الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاديات السياسية.

¹¹ H. Soto El otro sendero ou (en Français) l'autre sentier : la révolution informelle, traduction Française la découverte Paris 1994.

¹² J. Charmes : le secteur informel, nouvel enjeu du développement revue internationale de recherches et de synthèses en sciences sociales n°105-106 année 1992-/3-4.

¹³ Des idées très développés dans : B. lautier. L'état et l'informel édit l'harmattan Paris 1991 et C. de miras état de l'informel.

و ذلك لأن أغلب التعريف التي أعطيت في هذا الشأن تنطرق إلى القطاع غير الرسمي و الدولة فيما يخص التنظيم العام (حقوق العمل، الضريبة، الحماية، الضمان الاجتماعي) هي قواعد من المفروض على الوحدات الإنتاجية إتباعها قرار إقلاعها في النشاط و وقت مزاولته.

6-2- و هنا يجب أن نراعي بعض أو نوع ممكن العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بالنشاطات اللارسمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة في كل ما يخص الضرائب، إعادة توزيع المداحيل، و ذلك مراعاة التوازنات النقدية و المالية (الميزانية، معدل الصرف، الاحتياط النقدي الدولي...)، لأن القطاع الإنتاجي للخدمات و السلع يعتبر عون نشيط و عامل موجه للتنمية الاقتصادية ينتظر السيادة الاقتصادية للبلد، لأنه منذ سنين الاستقلال و الدولة تسعى للتنمية الاقتصادية بشتى الوسائل لهذا في السنين الأخيرة حين برزت ظاهرة القطاع غير الرسمي إلى الوجود بصورة كبيرة أصبحت معترف بها أو مقبولة على العموم لأنها تمتص من طرف القطاع الرسمي و لو بمراحل. ضف إلى ما سبق برامج التعديل الهيكلي المفروضة من طرف المؤسسين الماليين (صندوق النقد الدولي FMI و البنك العالمي O.C.D.E) اللتان فرضتا سياستها على الدول المعترضة خصوصا النامية و من بينها الجزائر التي شرعت في الإصلاحات كغلق بعض النفقات، مراجعة الميزانيات، تصحيح ميزان المدفوعات... إلخ حينها ظهر الفضاء غير الرسمي كنمط للتنمية الاقتصادية مؤقنا.

6-3- اقتصاد مؤقت أو غير رسمي، غير مخطط، ديناميكي:

أصبح حقيقة و ظاهرة واقعية يجب على الدولة التعامل معها كواقع اقتصادي غير مراقب و لكن يجب الأخذ به أو العمل به. "Réalité économique incontournable et incontrôlable."

يعني ضد اقتصاد مخالف أو اقتصاد ضد السلطات الاقتصادية المعترف بها من طرف الدولة. حيث أعتبر مخرجا في بعض الأحيان لتخطي الأزمات الاقتصادية و من هنا أصبح موضوع اللارسمي من الموضوعات التي يجب البحث و التعميق فيها لمعرفة خبايا و دوافع وجود التلاحم أو الانسجام بين القطاع غير الرسمي و الدولة. و هذا لا يعني اعتراف الحكومات أو الدول بهذا القطاع لكن المفروض القيام بدراسات للحد أو التحقيق من الظاهرة أو إعادة صياغتها أو مراقبتها بطرق سليمة و ناجعة و ذلك باستراتيجيات و سياسيات تقرب للواقع المعاش و هذا ما سنحاول التطرق إليه لاحقا.

7/ القطاع غير الرسمي و توجيهات السياسة الاقتصادية:

في هذه النقطة سنحاول التطرق إلى أثر برنامج التصحيح الهيكلي (P.A.S) على النشاطات غير الرسمية و منه طرح التساؤل الآتي: هل يمكن حدوث التنمية باللارسمي؟

سنركز دراستنا هذه على النتائج المحصل عليها من جراء تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي على القطاع غير الرسمي و أثره على أسواق الشغل و السلع و الخدمات.

و يمكن طرح السؤال التالي: هل يمكن للقطاع غير الرسمي أن يكون حلا للدول النامية لامتناس البطالة؟

و ذلك طبقا للمفكر "B. Lauteir" "De problème il devient solution" و أيضا هناك بعض وجهات النظر الخاصة بالنيوكلاسيك حيث يرون بأن القطاع غير الرسمي المتواجد في الدول النامية و التي تمر من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، و وجود قوى السوق الخارجية و المنافسة الحرة.¹⁴

و بالنسبة للاقتصاديين "أمريكا اللاتينية" من بينهم "H. SOTO"¹⁵ الذي يؤيد "ثورة اللارسمي" و يقول بأنها هي الأخرى مسلك للتنمية و ما على الدولة إلا دور التنظيم.

¹⁴ B. Lautier 1991 Paris : l'état et l'informel édit l'harmattan.

¹⁵ H. De Soto 1994 Paris : la révolution informelle, traduction Française la découverte.

بينما هناك اقتصاديون آخرون كأمثال "Harie Todaro"، "Mazundar"، "Lopez"، هم الذين أثروا نموذج العمل في القطاع غير الرسمي وركزوا في بحوثهم على سوق العمل غير الرسمي والعمل القطاعي. أما الباحثون النيوكلاسيك من جانبهم يرون أن القطاع غير الرسمي هو وسيلة استراتيجية للخروج من الأزمة الاقتصادية المتعلقة بالدول السائرة في طريق النمو. ويوجهون الدولة على انتهاجه (القطاع غير الرسمي) "كنموذج خاص و نوعي للتنمية" كبديل للتنمية الاقتصادية بينما المنظمات العالمية و من بينها O.C.D.E البنك العالمي يكتبون في هذا الشأن: بالنسبة للماركسيين: إن الانخفاض المزمع و الأدنى لليد العاملة يدفع بها للاستغلال و ترقيتها في النشاطات غير الرسمية. و في هذه النقطة يوضح المفكر "J. Charms":

On considère qu'il est important d'appréhender le secteur informel sans théorie préconçue¹⁶ et par la "multiplication des études empiriques, de tenter d'établir quelques éléments de base en vie de la "construction d'une théorie qui pour ainsi dire, lui soit propre".

هنا يوضح بأنه ليس بالدراسات الميدانية يمكن ترقية و تقدير القطاع غير الرسمي لكن يمكنها كوسيلة لمتابعة و مراقبة النشاطات اللارسمية.

و لكن في الواجهة النظرية يمكن النظر إلى القطاع غير الرسمي من زاوية المحاسبة الوطنية، التي بإمكانها كوسيلة لمتابعة و مراقبة النشاطات المسجلة.

الخاتمة :

مع بداية التسعينيات رأت الحكومة الجزائرية أنه من الضروري أن تغير السابق لما خلفه من مشاكل اقتصادية فمهدت للدخول في اقتصاد السوق إن لم نقل أنه قد فرض عليها بكل ما يحمله من مواصفات جديدة، فقد تم رفع الدعم وتحرير الأسعار وكذلك فتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص ووضع ميثاق جديد تتحكم في الإقتصاد الوطني. اقتصاد السوق أمر جديد في الجزائر لكن يجب أن نذكر أن هناك اقتصادا غير رسميا أصبح يؤثر على الإقتصاد الجزائري، الشيء الذي يدفع بنا إلى ضرورة معرفة الأسباب الخفية لظهور هذا الأخير ولعل من أهمها هي : وجود اختلال التوازن بين العرض والطلب، اختلال التوازن بين النفقات المالية والمادية، وكذلك اختلال التوازن بين الصادرات والواردات وعليه نلاحظ أن كل اختلال يمنح قرصا لتحقيق الأرباح والتي يمكن أن نسميها الديون، النوع هذا ناتج عن اختلال التوازن أي نتيجة غير عادلة فكل هذه النقائص أدت إلى ظهور وبصفة عفوية إلى اقتصاد موازي، ومن بين الحلول التي نراها ناجعة للحد أو التخفيف من ظاهرة الإقتصاد الغير رسمي ونافعا للإقتصاد الوطني الجزائري هي :

1. يستوجب على الدولة أن تتبع سياسة تنمية مبنية على اقتصاد السوق والتي تؤدي إلى زيادة الطلب بسرعة على العمل، والعمل على رفع الإنتاجية.
2. منح التسهيلات المادية والمعنوية للأشخاص الذين يريدون الإستثمار في الزراعة بالجنوب الجزائري خاصة.
3. تحرير التجارة الخارجية وفتح المناطق الحرة هي من أساليب التخفيف من الإقتصاد الموازي، لأنه أصبح ظاهرة تكتسح معظم النشاطات الإقتصادية.
4. إدخال اللامركزية على كل المستويات.
5. تشديد المراقبة والحراسة على الشريط الحدودي.

¹⁶ Selon l'expression de l'auteur, l'observation du réel tend au ce à « tondre le cou à toutes les théories préconçues » J. Charms : « mémoires des fitres et travaux » Décembre 95.

6. ضبط مصالح الضرائب ومضاعفة الجهود لأجل مكافحة التهرب الضريبي.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Bruno Lautier 1994 : l'économie informelle dans le tiers monde la découverte Paris 94.
 A : Henni Enag 1991 : Essai sur l'économie parallèle cas de l'Algérie.
 A : Henni 1994 : Ajustements économie parallèle et contre société revue Nagd n° 7.
 Kelkoul M 1998 : l'économie informel cas de l'Algérie thèse de magistère.
 Ecotechnics 1998 : le secteur informel en Algérie étude banque mondiale 98.
 Adain Philipe 1996 : économie et finance informelle en Afrique société africain « l'harmattan Paris ».
 Ecotechnics 1998 : le secteur informel en Algérie Maghreb confidentiel N° 389.
WWW.CNES.DZ
 Bounoua C 1999 état, il légalisation de l'économie et marché en Algérie les cahiers du CREAD n° 50 Alger.
 Assidon E 1992 les théories économiques du développement la découverte.
 Hammouda N : 1988 Aspects méthodologiques des enquêtes auprès des ménages sur la main d'oeuvre O.N.S mors.
 Hammouda N et Mussette M : 2000 la mesure de l'activité en Algérie : une nouvelle génération d'indicateurs du marché de travail in Al couffe A et Ali : 2000.
 Journal El-Watan 02-05-98 page 07.
 Adaiw P : 1985 l'économie informelle (figures et discours) édition anthropos Paris 85.
 Adams D.W 1994 : finance informelle dans les pays en développement université de Lyon 1994.
 Bounoua C 1998 : libéralisation de l'économie F.M.I et informel en Algérie in colloque Alger 14/15 juillet 1998.
 Dahmani A 1997 : l'Algérie a l'épreuve : économie politique des réformes.
 De Soto H 1994 : « l'autre sentier, la révolution informelle dans le tiers monde » et la découverte.
 Tanzi V 1995 : « la corruption, les administrations et les marchés » revue finances et développement, décembre 1995.
 P. Pestian 1995 : « l'économie souterraine » édit hachette 95.

المراجع باللغة العربية:

- صندوق النقد الدولي، سياسات و إدارة أسعار الصندوق في الدول العربية سبتمبر 1997 أبو ظبي.
- مجلة الاقتصاد و المناجنت "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" العدد (1) مارس 2002.
- القطاع غير الرسمي في الشرق الأوسط هل يكون قاطرة النمو. ندوة: العدد الأول مارس أفريل 1996.
- مجلة دراسات اقتصادية العدد الثاني 2000.
- مجلة التمويل و التنمية مارس 1997.
- اقتصاديات التجارة الخارجية دار الجامعات المصرية عبد الرحمن زكي إبراهيم سنة 1987.
- سليمة بوحيط: واقع القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية و باعة الأرصفة وسط مدينة قسنطينة نموذجاً رسالة ماجستير.